الهوية والوطنية بين الطبيعي والمكتسب
التجربة الليبية أنموذجا

سالم محمد عيبلو – جامعة مصراتة – ليبيا

المُلَّخصُ:

الباحث هنا وبعدة مقاربات تاريخية ووصفية تحليلية استنتاجيه ومُقارنة يهدف إلى توضيح مفاهيم مثل الهوية والوطنية، يوضح ما هو من مكوناتها معطى طبيعيا تاريخيا واجتماعيا، وما هو مكتسب ومتغير غير قار ولا نهائي عمل على تحقيقه الرجل السياسي والرجل المدني، في سبيل تحقيق هوية سياسية وتكوين وطن قومي، ويهدف الباحث كذلك إلى دراسة الحالة الليبية يوضح مراحلها، وحالتها، وأمراضها، كما يهدف أيضا إلى إيقاظ الشعور الوطني وتوجيه السلوك لضرورة بناء (الدولة الوطن)، الممثل العصري للشعوب الحية وتحقيق (المواطنة) بإيقاظ الوعي بأهميتها وطريقة تحققها ووسائل قياسها بضرب أمثلة بتجارب عالمية.

الكلمات المفتاحية: الهوية، الوطن، المواطنة، الدولة، المواطن، الرعايا.

المقدمة:

في هذا البحث يحاول الباحث أن يوضح ويعاين الجهود المشروطة لتأسيس المنظمات والمؤسسات غير الطبيعية، وكذلك الجهود التي بذلت لرفع الوعي بالهويات وتكوين الأوطان من جهة وتلك التي قد تكون سببا في التفريق وتدعو إلى

لاختلاف والتصادم، وتعطل بناء صرح الدولة الوطن، يوضح الباحث على المستوى النظري الدور الإيجابي العام الذي وضحه الفلاسفة والمصلحون والمفكرون من السياسيين في سبيل بناء مكونات سياسية منظمة، ومسيطرة ونافذة، وعادلة، كما يوضح الباحث الظروف الطبيعية لبيئة تكوّن الهوية الليبية، ويوضح الدور السلبي الذي لعبته الأطراف الخارجية والداخلية، والتاريخ، ورجل السياسية والرجل المدني والمؤسسة فتعطل قيام الدولة الديمقراطية في ليبيا، ولما في هذا الجانب من الدراسة من العموم يمكن تطبيقه بشكل أعم وتنزيله على دول الوطن العربي إذ يلاحظ أنه تأخر اكتمال مكوناتها التي تجعل منها دولا حديثة وديمقراطية حتى يوم الناس هذا. ويهدف البحث إلى توضيح الأسباب التي عطلت بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا وأخرت الشعور بهوية سياسية مشتركة وعطلت ولادة شعور قومي مشترك وأبقت على الأفراد في حكم الرعايا ولم يتمتعوا يوما بمواطنة كاملة تشارك الحقوق والواجبات وتسهم في صنع القرار السياسي. وبمجموع المقاربات التي تقدمها الدراسة وهي وصفية وتاريخية، استنتاجيه، ومُقارنة وهي دراسة تهدف إلى توضيح الغائب والناقص في تحقيق المواطنة هذه الإشارة إلى عدم المنجز تهدف إلى تبيين ما يمكن أن يخلق فرصا جديدة للحوار والاختيار وعاملا مساعدا لإصلاح الخلل، وإعادة ترميم المكوّن الليبي في صورة أفضل مما يعانيه المجتمع الليبي من سيطرة شعور قبلي وانتماء عرقي، وما يعانيه من أمراض التنازع وممارسة العنف والتهميش والإقصاء من أجل التفرد بالسلطة والغنيمة، وتهدف الدراسة أيضا إلى تحرير الناس من الذاكرة الشعبية التي تقودها قصص وأشعار محكية مليئة بالخرافات تسهم في بث الفرقة وإشعال العداوة، نقدر أن هذه التناول يحرض على إعادة قراءة التاريخ قراءة واعية وإصلاح ما فيه من أخطاء

بالاعتذار عنها، والتحرر منها لأنها تشكل عقبة للانطلاق في مشروع تأسيس الدولة الليبية الحديثة.

الهوية وجود وماهية:

إننا ندرس الهوية لننوه بخطرها ولنرفع من درجة الوعي بها وذلك لأن الوعي بالأصول التي تعتمد عليها الهوية، ومعرفة أثرها في الحياة وطريقة توظيفها للعيش المشترك مهمة في خلق مجتمع متكافل ومهمة في تحقيق توازن نفسي مجتمعي، نقدر أن المعرفة بمظاهر ومراحل تكون هذا الشعور بالانتماء قد تُغير من الاتجاه وتُحور في القناعات فتخفف من حدة اندفاع النفس الإنسانية فتصير أكثر عقلانية، وأقل عاطفية، تكسر من شدة التعصب والانغلاق والفهم، فالوعي بأصول الهوية يجعل النفس أقوى قبولا للآخر وأحسن تعايشا، وأكثر تسامحا حتى مع التنوع والاختلاف[1].

إن الوعي الذي نسعى لزرعه يجعل النفس تؤمن بأثر التاريخ، وتدرك بتعقل أهمية مراجعة المواقف من أجل تحسين العيش في جماعة يسودها القانون وتؤمن بالواجب وتقوم به، وتعرف الحقوق وتطالب بها ولا تتعداها وتؤمن بالتغيير نحو الأفضل ولاشك أن البيئة الليبية لها ما تختص به مكانيا جغرافيا، وزمنا تاريخيا، وإنسانيا اجتماعيا، وذهنيا ثقافيا، وأن الشخصية الليبية تشكلت عبر الزمن تشكلا طبيعيا نتيجة معطيات ومواقف معينة انتجت شخصية قاعدية لها ما يميزها وتنفرد به عن الشخصيات الأخرى في مواقفها من الآراء، والأشياء والاعتقادات وطرائقها في التفكير وأساليبها في الاستدلال، وهذا لا يعني أبدا أن المواصفات التي تمنح للشخصية القاعدية تنسحب على أفراد المجتمع وتصدق عليهم فردا فردا، ولا يعني أيضا أن هذه الصفة التي عليها الشخصية الليبية هو اختيار واع

[1] محمد عابد الجابري، مسألة الهوية العروبة والإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 2006 بيروت، ص: 10 : 17.

ومقصود ودائم، بل هي نتيجة اختيار دفعت إليه ظروف وأنتجته عوامل تآزرت فكان لها أثرها الذي تكوّن في وعي جمعي يوجه المجموعة من دون أن يعرف الجميع سر التوجه ولا مصدره ولا المقدرة على تعليله[2].

جاء في كتاب الطاهر ونّاس ويقصد الشخصية القاعدية وهو مصطلح يقرب من الهوية، وهي التي تمثل النموذج الأكثر حضورا: إنها محصلة تراكمات تاريخية واقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تمتد طيلة آلاف السنين طبعت الإنسان الليبي بطابع خاص، واكسبته صفات معينة[3] ويقول عنها أيضا "الشخصية القاعدية ليست حتمية ولا تحديدية أي بمعنى أنها ملزمة لكل الأفراد،فهي نسبية لأنها تعبر عن حالة شبه سائدة وشبه عامة،ولكنها ليست بحال من الأحوال شخصية شمولية أي ملزمة لكل أفراد المجتمع"[4].

ندرس الهوية ونحن على وعي تام بأن جزءا مما عاناه الليبيون من تأخر لقيام الدولة، وتلاش للهوية السياسية، وعجز عن الوصول إلى درجة المواطنة، والقصور عن المشاركة الفعلية في الحكم وصنع القرار، وفقدان الثقة المتبادل بين الأشخاص وانتشار العنف والقسوة بين المدن والأقاليم، كان نتيجة ممارسات خاطئة وعدم فهم وتنافس في غير موضعه احتكم فيه الناس إلى سلوك عاطفي جعلهم بوعي أو من دونه فريسة سهلة لإعلام مؤدجل، وغنيمة وخدما للحاكم، وتحت رحمته ووفق إرادته.

وبدل أن تجتمع إرادة الناس،ويرتقي الوعي، ويشعروا بالمسئولية ويهتمون بالإصلاح، ويسهموا في بناء وطن يعيشون فيه بأمان أضاعوا الكثير من الوقت،

[2] المنصف ونّاس، الشخصية الليبية، ثالوث القبيلة، والغنيمة، والغلبة، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ط أولى، 2014، ص 22.
[3] المصدر السابق، ص 22.
[4] المصدر السابق، ص 22.

وتماهوا زمنا مع السلطة الحاكمة تدفعهم آمال خاطئة، ودعايات ماكرة، ودسائس مقصودة فصدقوا مشاريع وهمية ووعود كاذبة ثم عادوا وشاركوا في حروب أهلية أرجعتهم سنين للوراء. ندرس الهوية وكلنا أمل في أن نشخص الداء وأن نصف الدواء الذي نعيد به الناس إلى رشدهم ليحكموا عقولهم، وليبنوا وطنا تأخروا في بنائه على ما يزيد من السبعين عاما. ولنا في العالم نماذج تُتبع فهذه سنغافورة والتي تسكنها قوميات مختلفة وتتكلم لغات عديدة اندلعت بها اشتباكات عنصرية وبعد حصولها على استقلالها سنة 1965 رسمت الحكومة خططا طموحة لإحياء الدولة الجديدة، وشجعت التعليم لصياغة قومية مشتركة تجمع بين القوميات المختلفة، وتحسنت الخدمات الصحية والاجتماعية، واستمر النمو الاقتصادي لتصبح سنغافورة بعد مرور أقل من عشرين سنة من أكثر بلدان آسيا استقرارا ورفاهية[5].

الهوية تعريفا وطبيعة:

الهوية: مصدر صناعي، والمصدر الصناعي يعرفه الصرفيون بأنه اسم زيدت في آخره ياء مشددة، بعدها تاء مربوطة (يّة) للدلالة على ما فيه من الخصائص، والهوية، أصلها من ضمير الغائب (هو) فهي مثل الماهية من (ما هو؟) والأنانية من (أنا)[6]. قال الكفوي في الكليات الهوية: ما به الشيء هو هو، يسمى ماهية إذا كان كليا كماهية الإنسان. يعني عندما نصوغ كمثل (الإنسانية) أو ما يدل على خصائص اللصوص إذا صغنا (لصوصيّة). وهويّة إذا كان جزئيا كحقيقة زيد في مثل: (زيديّة)[7]. وجاء في الموسوعة الفلسفية العربية أن الهُويّة: ما به الشيء هو هو بوصفه وجودا منفردا

[5] الموسوعة العربية العالمية، نسخة المكتبة الشاملة ـ (مدخل البحث)، سنغافورة، ص 17.
[6] عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط 15 القاهرة، 1979، ج 3، ص 186.
[7] أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، 1998، بيروت، ص 961.

متميزا عن غيره. والجرجاني يرى أن الهُويّة هي الوجود المحض الصريح المستوعب لكل كمال وجودي وشعوري[8].

وهذه الاختلافات في التعريفات مصدرها في الغالب اللغة من جهة وثقافة من يعرف المفهوم ومحيطه الثقافي والجغرافي.فالبحث عن الهوية هو البحث عن الذات، وعن خصائصها التي تتميز بها عن غيرها فكأنها تعريف للذات بمثال مخالف، ويتم ذلك بذكر الخصائص التي تميز ذات عن غيرها: مكانا، ودينا ومجتمعا، ولغة، واختيارا، فهي البحث عن من هو فلان؟ أو عن من هو هذا المجتمع؟ وما هي أهم خصائصه ومميزاته؟ أوما هذا الحزب أو الفريق؟ وما هي أهم تصوراته ومشاريعه التي تميزه عن غيره مما شابهه أو خالفه؟[9] فكان والحالة هذه ونحن في إطار دراسة الهُوية الليبية أن نقدم بدراسة تتعلق بالهوية بشكل عام نتعرف من خلال هذا الشكل العام على مميزات الشخصية الليبية وخصائصها وهويتها، وكيف وظفت، وكيف تفاعلت مع الأحداث، وما هي المنجزات التي أنجزت في سبيل تحقيق الوعي بالهوية الليبية من أجل تكوين هوية سياسية وتحقيق انتماء قومي وإحياء شعور وطني وإحلاله مكان الشعور القبلي، نقيّم نجاحه على ضوء ما تحقق في ليبيا ولن نعدم الإشارة لما عليه الهوية الليبية الاجتماعية والسياسية من ضمور وفتور وأسباب ذلك.

الهوية بين الفطرة والاكتساب:

فإذا كانت الهوية تعني الخصائص التي تميز شخصا عن غيره ومجتمعا عن آخر فما خصائصها المميزة لشخصية عن أخرى ولهوية عمّا سواها، وما مصدر هذه الخصائص وأصولها التي استندت في الظهور عليها، وهل هذه الأصول

[8] كتاب التعريفات، الجرجاني، دار الكتاب العربي، ط أولى، 1984، بيروت، ص : 122، 250، 281.
[9] NAY, Olivier [sous la dir. de], *Lexique de science politique*, Paris, Dalloz, 4e éd., 2017.

فطرية موروثة أم مكتسبة، وهل هي ثابتة أم متحولة ومتطورة، وما أهم استعمالاتها الاجتماعية والسياسية؟[10]

والحق أن الهوية تشتمل على ما يمكن لنا أن نعده فطريا، أو ما يشبه الفطري ـ على اعتبار أن لكل شيء تاريخا يخصه، وما قد نراه فطريا وأوليا ما هو إلا نتاج تطور تاريخي، وبهذا سوف يشعر المفكر في موضوع الهُوية بأن الفرد من كل فرقة هو متعدد الهويات وأن الاختيار السياسي عادة ما يجر باختيار أو إجبار إلى هوية سياسية تكون هي السائدة، وتشكل بنية[11]، هذه البنية قد لا تشمل كل الأفراد ولكنها تعبر عن الجميع، ومع هذا فإن هذا التقسيم الذي نتبعه في هذا البحث هو تقسيم إجرائي نحاول توظيفه لنقترب من توضيح مفهوم الهوية ومعرفة أصولها لا للتنظير لها.

الأصول والمواصفات:

ومن خلال الملاحظة العادية ندرك أن الأصول والمواصفات التي تسهم في تحقق الهُوية وترسيم الانفراد منها: مواصفات خِلقية[12]، وهي ظاهرة بادية تدرك على مستوى الأفراد فإنه يمكننا القول: أن الأفراد وبشكل طبيعي يتمتعون بصفات خِلقية موروثة (جينية) فطرية تتعلق بأشكالهم، وأطوالهم، وألوانهم، وأشياء تتعلق بلون العيون،وحجمها، ولون الشعر، ونوعيته، وهذه خصائص فردية وقد تنسحب على الجماعة، وهو ملاحظ فإن بعض الشعوب تتشابه حتى يصعب على الغريب أن يفرق بينهم، وهذه الخصائص الخِلقية موروثة وليست مكتسبة، وليس في الغالب

[10] معجم المصطلحات السياسية مدخل المصطلح الهوية، (IDANTETE)، ص 287.
[11] (ليفي شتراوس) يرى أن البنية نسق يتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول في عنصر ينتج عنه تحول في باقي العناصرالأخرى). المنهج البنيوي دراسة نظرية، ثامر المصاورة. ورأى (لوسيان سيف يرت) أن مفهوم البنية في أوسع معانيه يشير إلى نظام من علاقات داخلية ثابتة، يحدد السمات الجوهرية لأي كيان، ويشكل كلا متكاملا لا يمكن اختزاله إلى مجرد حاصل مجموع عناصره. المنهج البنيوي دراسة نظرية، ثامر المصاورة. نسخة المكتبة الشاملة. ص 2.
[12] انظر الموسوعة العربية العالمية، نسخة المكتبة الشاملة، مدخل: الأجناس، ص 13 وما بعدها.

للناس دور فيها إلا أنها قد تكون عند الجماعة علامة فارقة تميزهم عمن سواهم، فأصحاب البشرة البيضاء يتميزون عن أصحاب البشرة السوداء وقد تكون هذه الصفة علامة تمييز ومبدأ تفريق وقد ينجر معها أخلاق أخرى كالكرم والبخل والشجاعة والجبن أو تقاليد تتعلق بالملابس والطقوس الاجتماعية والدينية وغيرها. ومعروف أن للبيئة دور مهم في كل اختيار؛ فإذا اتسعت رقعة المكان تنوعت وجوه الاختلاف وكثرت، واختلفت الأخلاق والعادات في المظهر والثقافة واللغة والتاريخ[13] ويظهر هذا جليا في الإمبراطوريات الكبيرة والدول واسعة المساحة متنوعة البيئة الجغرافية والثقافية[14]. وليبيا تنطبق عليها هذه الصفات فهي من البلدان الواسعة ذات التعدد الإقليمي واللغوي والثقافي والتاريخي. فكان من الواجب علينا أن نعي هذه الميزة وأن نعالج ما فيها من إشكالات وأن نجعل من التنوع مصدر ثراء، لا مصدر خلاف وصراع. ومن المواصفات التي نوليها اهتماما أكثر ونعتبرها مقوما من مقومات الهُوية الاجتماعية وتؤدي دورا واضحا في تكوين الشخصية وتحديدها ومن ثم تؤدي دورا في خلق هوية سياسية بإشراف السياسي والمؤسسة.

المكان والمحيط الجغرافي:

اهتم الإنسان منذ القدم بالمكان الذي يشغله، وتتكون عادة مع الألفة وأحداث التاريخ علاقةٌ عاطفية بين الإنسان والمكان ويكون للمكان أثر على من يسكن فيه، والمكان مع الوقت وعلاوة على الأثر الذي يحدثه على القاطن فيه، هذا الأخير قد يخصص المكان ويمتلكه ويجعله من جملة المقدسات التي تخصه فيدافع عنه ويسميه باسمه ويصبح عنده رمزا، ويبذل نفسه من أجله، ثم إن المكان عادة ما

[13] الموسوعة العربية العالمية، مصدر سابق، ص 13 وما بعدها.
[14] انظر مقدمة ابن خلدون، نسخة المكتبة الشاملة، تحت عنوان فصل في اتساع نطاق الدولة. ص 161.

يصبح علامة فارقة للمجتمع البشري، فمن يولدون ويعيشون ويتجاورون ويصبح مصيرهم واحد، وتحدثُ بينهم رابطة المكان علاقة خاصة ونوعا من التماسك والتعاون، فالناس في بلدانهم أقوى وأعز وقد كان من جملة وسائل إضعاف البشر ترحيلهم من أماكنهم وتغريبهم عنها. جاء في مقدمة ابن خلدون: (إن الدولة المتجددة إذا غلبت على الدولة السابقة لابد فيها من تتبع أهل الدولة السابقة وأشياعها،بتحويلهم إلى قطر آخر تؤمن فيه غائلتهم على الدولة[15]).

ونظرا لما يحمله المكان من الذكريات السارة والأليمة ينجذب إليه الإنسان بفطرته فصار والحالة هذه المكان من العلامات أو الخصائص الثابتة التي يمكن لها أن تسهم في تحديد الهوية لأن المكان من الثوابت التي تصمد طويلا ضد المتغيرات. ومعلوم أن الهُوية يساعد على توضيحها وتأكيدها الثابت والذكريات وحب الوطن، كذلك يعلو عند كثير من المنظرين على جميع الروابط الاجتماعية الأخرى حتى الدين[16].

ومن الملاحظ أن المكان الوطن قد اتفق الناس على رسم حدوده وصار يستعمل علامة مهمة في تشييد العلاقات الإنسانية والرسمية السياسية والتنظيمية الاجتماعية ويستخدم علامة فارقة في بناء المؤسسات الكبيرة والصغيرة، والمكان يعطي صفة تمييز للقاطن فيه، وأفراد كثيرون وشعوب كثيرة كان الرابط الوحيد الذي يربطهم هو كونهم ينتمون إلى مكان واحد يجمعهم تاريخ واحد ومواقف مشتركة ومرجعيات واحدة يُعترف بها ثوابت وأصولا، وهي التي يعتمد عليها في صنع الهوية وتحقيقها والمحافظة عليها وقد يجمع المكان أعراقا وأجناسا مختلفة فيكون

[15] مقدمة ابن خلدون، مصدر سابق، ص 210.
[16] ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول، دار نوفل، الطبعة الأولى، 2001، بيروت، ص 253.

لهم المكان مرجعية يبنون على أساسها هويتهم، (كندا وسويسرا) مثالا حديثا حيا، والامبراطوريات القديمة مثالا قديما[17].

وقد وظفت كثير من بلدان العالم الحديث المكان، وجعلته مرجعية للانتماء وصيغت القوانين التي تعطي الحقوق بسببه، وقد تقدمه لأسباب خاصة على العرق والنسب. والواقع والتجربة يؤكدان حب المكان فطري، وهو سابق على مفهوم الوطن، وقد استطاع الناس أن يقيموا مؤسسات المجتمع المدني وأن يبنوا الدولة الوطن وأن يجعلوا المواطنة أساسا ليتحرروا من فكرة الأعراق وروابط الدم والنسب وأن يشاركوا في القرار السياسي وأن يتحرروا من حكم المجموعة، والفرد. لقد صاروا بالمواطنة أعضاء من المجتمع لهم الحقوق وعليهم الواجبات. وليبيا بلد كبير متعدد الأقاليم متعدد الأعراق والثقافات وهذا مما لا يعرفه الكثيرون، وعيبه أن الأقاليم تعاني من شبه عزلة وأن التعارف بين الناس محدود، وأن وسائل الاتصالات بين الجهات يكاد يكون منعدما، وأن العقلية فيه عقلية تقسيم وتسوير، حتى إن ظاهرة التسوير والكلام على الحدود الفاصلة ظاهرة واضحة؛ فالعقول والنفوس تستأنس بتقسيمات كالشرق والغرب والجنوب، وكل مدينة تعامل الآخرين وكأنها مفصولة تماما عن المدن الأخرى، بل ونجد التنافس حاضرا. وكل هذه الظواهر تؤثر سلبا على وحدة الوطن وعلى الشعور الوطني. والحل في هذا هو إقامة جسور للتواصل ونزع كل ما يدعو للفرقة والاختلاف.

اللغة:

هي من أهم الروابط الإنسانية وقوام الهوية الثقافية، وهي وسيلة يَتم بها التواصل مع الآخرين ويتم بها التعبير عما في الضمير وبها تسجل المواقف

[17] انظر الموسوعة العالمية العربية. مدخل الإمبراطورية البيزنطية، ص 64، ومدخل سويسرا، 148، وكندا، ص 529.

وتعرف الآراء، وهي تعد من أهم الخصائص التي يتميز بها الإنسان عن غيره من المخلوقات وهي في الوقت نفسه أداة مهمة لتكوين الروابط الاجتماعية ومن أهم ما يميز الشعوب عن بعضها، فصار والحالة هذه أنه لابد لكل مجتمع من أن يعي أهمية لغته وأهمية حضورها ووجوب المحافظة عليها وحمايتها. فاللغة هوية، وهي سيادة وكرامة واختلاف وهي تواصل مع الآخر عبر ثقافته ولغته، وهي تنشئة وتربية. فظهر أنها من أكثر عناصر الهوية ثباتا وأوضحها تفريقا للهويات. واللغة تعد رابطا عاطفيا بين المتكلمين حتى إن الناس قد ينتسبون إليها. فالعربي لغته العربية، والفرنسي الفرنسية ويمكن لكل فرد أن يقول أنا لغتي[18].

ثم إن اللغة هي حاملة الثقافة، والثقافة هي حجر الزاوية في تكوين الأمم لأنها نتاج تراكم تاريخي طويل وقد يجتمع الناسعلى اللغة مرجعية توحد بينهم، وكلما ابتعدت اللغة عن اثنيه أو ترابية ضيقة حملت مشروعا ثقافيا حضاريا عاما[19]. لقد تشكلت الأمم الحديثة عبر اللغة، وتشهد تجارب التاريخ أن قوة اللغة تترجم قوّة الأمة وإن اضعافها يهز كيانها قال ابن حزم يؤكد هذه الفكرة "وإنما يقوي لغةَ الأمة علومَها وأخبارَها قوةُ دولتها ونشاطُ أهلها وأن اللغة يسقط أكثرها بسقوط أهلها ودخول غيرهم عليهم"[20].

وتعدد اللغات في الأقاليم ظاهرة إنسانية حتى يكاد الاقتصار على لغة واحدة في بلد ما يعد من الغريب ففي الفلبين مثلا عدد سكانها يقرب من 59 مليون نسمة يوجد ما يقرب من 164 لغة وفي هولندا توجد خمس مجموعات لغوية، وفي

[18] انظر كتاب السياسة اللغوية في البلاد العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط أولى، 2013 بيروت، ص 8، 9، 13.
[19] المصدر السابق، ص 36.
[20] الإحكام في أصول الإحكام، ابن حزم، تحقيق محمد حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، ط 2005، ج1، ص 47.

اليابان التي يعيش فيها ما يقرب من 122 مليون نسمة يتحدث السكان خمس لغات، إما أندونيسيا ففيها 659 لغة ولها لغة رسمية هي الأندونيسية، وهم يتعلمون الإنجليزية من صفوف تعليمهم الأولى[21]. لا شك أن تعدد اللغات مربك وعادة ما تتخلص الدول من هذا الإشكال بجعل لغة منها رسمية بينما تختزل اللغات الأخرى بدرجة أكبر أو أصغر في أداء وظائف ثانوية[22]. وبعض الدول نظرا لصعوبة الاتفاق وكثرة الألسنة في الإقليم تركوا لغاتهم واتخذوا لسانا غريبا عنهم ليكون لغتهم الرسمية التي يتخاطبون بها ويتعاملون بها رسميا؛ وهي خطوة جريئة أدت لتوحيد المختلفين وأنهت الصراع، الباكستان مثالا اتخذت اللغة الإنجليزية لغة للتعليم وهي لغة المستعمر واعتبرت رسمية كتب بها الدستور وكذلك القوانين[23].

واللغات مثل الناس تتعايش فتجد الأقوام يتكلمون لغات عديدة وتجدهم متعددين ومتحدين قال الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري: ولا نقاش في أن الدولة طرف أساس في صنع القرار اللغوي، وأنها مسؤولة عن مصير اللغة داخل حدودها وخارجها وضرب أمثلة لتدخل الدولة في بعض أنحاء من العالم لفرض لسان بالقهر حدث ذلك مع اللغة القشتالية في أسبانيا، والفرنسية في فرنسا، وبيّن الدكتور الفهري أن العرب في المغرب لم يفرضوا لغتهم بالقهر ولكن اللغة لعربية، لأنها كانت أكثر جاذبية صار لها حظ من الوجود والحضور أفضل علله هو بأسباب عاطفية، وأخرى مادية، فقال: لأنها لغة القرآن، ولغة الإسلام وشعائره، ومعتقداته ولغة الحضارة العربية الإسلامية، ووضح أنها ومع وضوح غلبتها فإن العربية لم تلغ غيرها فعاشت مثلا اللغتان العربية والمزوغية معا، وظل الناطقون متَعددين

[21] انظر كتاب السياسة اللغوية، ص 274.
[22] انظر كتاب السياسة اللغوية، ص 275.
[23] https://anamusafer.com/%D9%85

وموحَدين[24]. وفي الصين نظرا لكثرة لغاتهم وضعوا قانونا إملائيا يستغرق الجميع وصارت اللغة المكتوبة المستعملة هي الرسمية[25]. وهذا العمل يذكرنا بعمل الصحابة حين كتبوا القرآن الكريم بخط يستغرق ويشمل كل القراءات. وقد كانت خطوة ذكية لإرضاء الجميع وهي توفي بالغرض[26]. فظهر لنا أن اللغة أصل قوي لوجود كل هوية ولتحقق أي حضارة وظهر كذلك أن وجود اللغات لا يتعارض مع بناء الأمم القوية والناجحة.

قال جمال الدين الأفغاني: "إن اللغة عنصر جوهري في خلق جماعة مستقرة، إذ أن المجتمعات البشرية التي لا تجمعها لغة مشتركة لا يمكن لوحدتها أن تكون ثابتة، كما أنه من السهل على الجماعة التي ليس لها لغة خاصة تعبر بها عن معرفتها ومهاراتها أن تخسر ما هي عليه من المعرفة والمهارة لا بل إن الجماعة الدينية نفسها تكون أقوى فيما لو كانت لها لغة مشتركة"[27].

وفي هذا الجانب تظهر مشكلتنا ربما أقل حضورا ـ ولكن ما يجب أن يعرفه الناس أن ليبيا فيها لغات أخرى ـ فيجب أن تُعرف وتُعتبر وتحترم، وتُناقش فكرة وجود لسان رسمي للدولة،هذه المعرفة وهذا المسلك سلكه كثيرون ونجحوا في الاتفاق دون أن تشعر فرقة بأنها مقصاة أو مهمشة[28].

الجنس:

الجنس أو العرق أو الدم أو النسب، وهو شعور الناس بأنهم يعودون إلى أصل واحد، جد قديم وسواء أكان هذا الاعتقاد حقيقيا واقعيا أو أسطوريا مختلقا متخيلا

[24] السياسة اللغوية، مرجع سابق، ص 7.
[25] NARBONNE, Michel, *La linguistique*, Paris, Bréal, 2018.
[26] انظر التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، مؤسسة التاريخ العربي الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ج 8، ص 9، ج 16، ص 158.
[27] الفكر العربي في عصر النهضة، ص 128.
[28] السياسة اللغوية، مرجع سابق، ص 37.

فإنه يؤدي دورا مهما في تحديد ملامح الأشخاص ويمنحهم تميزا عمن سواهم جواد علي يقول: إن النسب عند العرب قومية، وهو رمز للمجتمع في البادية[29] والتجمع ووجود الانتماء والتكتل في مجموعة ليس ظاهرة فريدة ولا معزولة، فالمجتمع الإنساني به عدة أنواع من المجتمعات: المجتمعات القبلية، والمجتمعات العائلية، والمجتمعات المهنية والمجتمعات الدينية والمدينة والدولة. وهذه الأخيرة تختلف عن الباقيات في كونها اختيارية وكونها غير طبيعية وهي علامة للتطور الإنساني وبها يضمن لإنسان النظام والأمن الضروريين للحياة في جماعة[30]. ثم إن الانتماء إلى مجموعة قد يكون فاعلا ومؤثرا، إذا تنظم من جهة وكثر المنتسبون إليه من جهة أخرى، ونقصد هنا بالتنظيم أن يكون لهم شعور بمصلحة فوقية تتعلق بالصالح العام ومهما يكن فإن هذه المجموعات تبقى غير واضحة الحدود وأحيانا غير موثوقة الأسس، وهم بمواقفهم قد يسببون عائقا لقيام الدول والمؤسسات، لذلك أصر الفلاسفة من القدم على أهمية التربية وقد جعل أرسطو من التربية عنصرا من عناصر السياسة[31] وهدف التربية أن توضح أن قيمة الإنسان الحضارية وتمدنه الأسمى هو أن يدرك أنه لا يمكن اختزال الدولة في أي من المجتمعات "وأن المدينة هي للفرد النتيجة القيّمة لوضعه ولكنها امتيازه أيضا تجاه عالم الحيوان"[32]، وما يجب فعله هو أن تخرج الدولة بمؤسساتها الناس من حالات التعصب والتمترس خلف العنصر والقبيلة، وإنشاء مجتمع مدني والتقريب ماديا بشق الطرق والسكك الحديدية وغيرها لتربط بين القرى والمدن بين الحواضر والبوادي،

[29] جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، ط الرابعة، 2001، ص 210.
[30] GASPAROV, Martine, *La philosophie en fiches*, Paris, Ellipses, 2016, p.67.
[31] مارسيل بريسلون، علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، منشورات عويدات، بيروت، ط3، ص 151.
[32] المرجع السابق، ص 134

ومعنويا بين الحواضر وغيرها من المناطق التي لم تتحصل على نصيب وافر من التحديث والتعليم، والإعلام والفن، والأسرة، والبيت الجامعة، الكتاب لرياضة، والفرق الرياضية والمسرحية، كل هذه الأدوات يجب أن توظف في تحديث المجتمع وخلق شعور وطني.

وهنا تظهر مشكلة نستطيع أن نلاحظها على مستويين اثنين: مستوى محلي، ومستوى دولي وهو أن المشكلة الجوهرية هي كيفية التوفيق بين هوية المرء وحقائق ثقافته ومجتمعه وتاريخه، وبين واقع الهويات والثقافات والشعوب الأخرى. والحل يتجسد في أن يدعم كل شخص منا العدالة الإنسانية الأساسية،أن يدعمها للجميع وليس فقط انتقائيا لمن يصنفهم من جماعته أو حضارته وأمته أو أهله. ومن غير الممكن تحقيق هذا الأمر مع الإصرار على تفضيل المرء لما هو أصل له. فالخطابة الحماسية عن أمجاد ثقافتنا وتميز حضارتنا وتفوقنا (نحن) وانتصاراتنا التاريخية (نحن) ستظل حجر عثرة، والتاريخ يؤكد أن كثيرا من الشعوب ذات أعراق وخلفيات متنوعة تجاوزتها وعاشت في وئام تقاوم كل صيغ اقصائية أو تصغيرية[33]. إذاً ينبغي أن تتحكم في السياسي والمثقف والمحلل مبادئ عقلية عمومية تظهر في كلامه وخطاباته وينبغي له أن يبتعد قدر المستطاع عن الولاءات السياسية والمحلية والغريزية مثل عرقه أو شعبه أو مذهبه.

الدين:

من أهم خصائص الأفراد والمجتمعات وهو قوام الهُوية الثابة، وإن كان بعض الفلاسفة، وخاصة فلاسفة القرن التاسع عشر كانوا يأملون اختفاء الأديان؛ فإن هذه الأخيرة ظلت تشكل جانبا مهما وأصيلا في كثير من ثقافات شعوب العالم. وصرح

[33] ادوارد سعيد، صور المثقف، نقله للعربية غسان غصن، دار النهار، الطبعة 4، 1994، بيروت، ص 99.

من الفلاسفة هنري برجسون قائلا: (إننا نجد في الماضي كما نجد اليوم مجموعة من المجتمعات الإنسانية لا فن لها ولا علوم ولا فلسفة ولكننا لا نجد أبدا مجتمعا بلا دين)[34]. فظهر من هنا في دنيا الناس أهمية الدين في تحديد شخصية الأفراد والمجتمعات وهويتهم وسيظل الدين من أهم الوسائل التي تُسهم في تحديد هوية الرجل وشخصيته وثقافته. يقول كوسدروف: "يتحدد نظام كل ثقافة تبعا للتصور الذي تكونه لنفسها عن الله والإنسان والعالم وللعلاقة التي تقيمها بين هذه المستويات الثلاث من نظام الواقع"[35].

ومثلما أن الدين قد يكون أداة تجميع فإنه إذا تنوع، واختلف قد يكون أداة من أدوات التفرق والصراع الدائم، تعيش بعض المجتمعات صراعا قاسيا بسبب الصراعات الدينية والمذهبية، وقد عملت بعض الشعوب على تحييد الدين، وجعلته شخصيا، ولا علاقة له بالحياة السياسية وفصلت ولو نظريا الدين عن الدولة واشتهر مصطلح العلمانية.ومن المفكرين العرب مشيل عفلق وكان نصرانيا ثم أسلم يرى أن الدين هو أثمن ما في الحياة. قال: هو تعبير عن إنسانية الإنسان، وهو يمكن أن يتبدل في أشكاله، وأن يتقدم وأن يتأخر ولكنه لا يمكن أن يزول. ورأى أن العلمانية التي يدعو لها الغرب هي فكرة استلابية سلبية وتغريب وفي الدعوة إليها بمفهومها الغربي احتيال هدفه عزل الأمة عن تراثها وتاريخها[36].

ويشكل الدين مشكلة حين تختلف الأديان جوهريا أو مذهبيا، فهي قد تسبب تقسيم المجتمع تقسيما عموديا فيحصل التنافس، والاقتتال، والصراع على الصدارة ويحدث كذلك عادة بين أصحاب المذاهب المختلفة، مثل ما يحدث في العراق

[34] GASPAROV, Martine, *op. cit.*

[35] محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط7، بيروت، 1998.

[36] محمد عابد الجابري، مسألة الهوية والعروبة والإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2006، بيروت، ص 57.

وغيرها من صراعات بين السنة والشيعة، أو بين المتطرفين من كل الفرق، وكذلك ما يحصل من صراع بين المسيحيين والمسلمين وغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى ومثال على ذلك ما يحصل في الهند. وقد رأى المفكر جمال الدين الأفغاني أن الرابطة الدينية لا تتعارض مع الروابط القومية القائمة بين أقوام ينتمون إلى أديان مختلفة وقد أطلق صرخة للمسلمين في مصر والهند قائلا: "اتقوا الله في... حسن المعاملة وإحكام الألفة في المنافع الوطنية، بينكم وبين أبناء أوطانكم وجيرانكم من أرباب الأديان الأخرى"[37]. والحق أن الدين ليس وحده مصدرا للاختلاف والعنف والقسوة، لذلك يجب شجب الطائفية الدينية والتنبيه إلى أخطارها، وإيجاد الحلول قبل استفحالها يقول مشيل عفلق: "إن الدين في صميم القضية العربية والمواطن العربي الذي نعمل لتكوينه"[38]. وفي ليبيا اعتاد الناس العيش من دون طوائف، وهذه ميزة قلّ مثيلها، فقد اتبع أكثر أهل الأقاليم المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية وهما مذهبان وسطيان، وما يجب أن ينتبه إليه السياسي والمدني هو محاولات تغيير الاتجاه من بعض الأطراف فإنها قد تسبب بداية انقساما عموديا ثم تفضي إلى صراعات مذهبية، وهي مشكلة يصعب علاجها إذا احتدمت.

المصير:

على ضوئه تتحدد أشياء كثيرة في حياة الإنسان، ويتم بناء تاريخ للأفراد والجماعات، وتحديد الأصدقاء والأعداء، ومعروف أن التاريخ هو الذي يمثل الجزء الأكبر من خصوصية ثقافة ما، ويرى المؤرخون للفكر والمتخصصون فيه:

[37] الفكر العربي في عصر النهضة، مرجع سابق، ص 128.
[38] المصدر السابق، ص 54.

"أن للتاريخ الأثرَ الأكبر في تكون الثقافة ونوعها"[39]، ومن هنا يتحتم أن تكون نظرة المؤرخة نظرة فاحصة وكذلك رجل السياسة، ويجب أن يحذف من التاريخ ما يكون سببا في التفريق ويعتذر عمّا فيه من أخطأ، وتعد أخطأ أشخاص لا أخطأ أمة أو جهة، ولمنظومة القيّم وما فيها من آداب مقدرة على تجاوز الصراعات، وقد أثبت التاريخ أن أفضل الحلول هي التصالح ونبذ الخلاف والابتعاد عن التنافس المادي والنفسي ومنح الفرص بالتساوي أمام الجميع. وقد كان التفكير في المستقبل دائما من أهم الدوافع على التطور في كل مجالات الحياة، وقد شعر الفلاسفة والمصلحون والأنبياء بتوحش الإنسان، بصعوبة وضع حدود لطموحاته فاشتغلوا بتربيته تربية روحية، بينما اشتغل آخرون في التفكير في وضع مؤسسات تحمي الإنسان من الإنسان، تمنح له فرصة أن ينطلق وهدفها أن تضمن المصلحة العامة، ولا تهمل المصالح الشخصية، فكانت المؤسسات التي تقوم بهذا الدور وهي الأخرى لم تنفك تتطور حتى وصلت إلى مؤسسة الدولة والتي تقوم على أصول متعددة وتضمن للإنسان العيش في أمن وسلام وهي في بعض مفاهيمها تنازل الأفراد كل عن سلطته إلى طرف ثالث يحكم وفق قانون[40]. والحق أن مصيرنا باعتبار أننا عرب وليبيين مربوط بوجودنا وبمصير الوطن العربي، وعليه فضياع هويتنا السياسية وغياب حضورنا له آثار سلبية على أمننا ووجودنا وكذلك غياب حضورنا كعنصر فاعل ومؤيد لقضايانا العربية. تبين من هذا العرض ونتائجه أن الهوية أي هويّة لها وجود وماهية، يقول المفكر محمد عابد الجابري: "والهوية وجود وماهية، وفي المجال البشري، مجال الحياة الاجتماعية، على الأقل، الوجود سابق للماهية دوما الشيء الذي يعني أن الماهية ليست معطى نهائيا بل هي شيء يتشكل، شيء يصير"[41].

[39] محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مصدر سابق، ص 13

[40] GASPARAVO, Martine, *op. cit.*, p.68

[41] محمد عابد الجابري، مسألة الهوية العربية والإسلام والغرب، مصدر سابق، ص10

التاريخ السياسي وأثره في الهوية الليبية:

إن ما سبق وذكره من أصول للهوية قابل لأن يستثمر ويستعمل لتكوين هوية سياسية، ولذلك سوف نتناول في الصفحات القادمة بعض فصول التجربة السياسية الليبية وأثرها السلبي والإيجابي على الهوتين الوطنية والسياسية،وكذلك أثرهما السيئ على غياب المواطنة والتي تعني: الرغبة في تأسيس وطن يجمع الكل في كتلة سياسية واحدة مع المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في الحكم واتخاذ القرارات التي تخص المجموعة[42].

ليبيا لها أفرادها الذين ينتمون إليها، ولها مكانها الذي تعرف به من غيرها، وهو يحدد أركانها ويرسم خريطة حدودها، وهي معترف به دوليا ولها جغرافيتها التي تحدد معالم مناطقها المتعددة والمتنوعة. ووضع الحدود يقول الفلاسفة : "له تأثير عميق على مصير الأفراد"[43]، ولليبيا أيضا ثقافتها التي ورثتها عبر الأجيال المتنوعة والمتلاحقة التي استوطنت أرضها، ولها تاريخها السياسي وتجربتها الخاصة[44]، ومن يقرأ التاريخ يلاحظ أن لتسميتها تاريخا، ولشعوبها وثقافتها كذلك، وللأفراد الذين يقطنون الإقليم أعراق وأجناس مختلفة، ولهم لغات متعددة، وإن اللغة العربية فرضت نفسها حين دان كل الناس فيها بالدين الإسلامي، فأعطت هذه الحيثية البعد الاجتماعي نقطة التقاء قوية، وصارت اللغة العربية مستعملة عند الأكثر تفرض نفسها روحيا لكونها لغة القرآن وأدبيا لكونها لغة الإسلام وسياسيا لأن النخبة اختارتها لغة للدولة. ويلاحظ أن ثقافة هذه البقعة الكبيرة هي من نوع

[42]CHAGNOLLAUD, Dominique [sous la dir.], *Dictionnaire de la vie politique et sociale*, Paris, Hatier, 1993, p.18

[43] السياسة اللغوية، مصدر سابق، ص 194

[44] BEN TAHER, Mohamed, *La formation de l'État libyen : contradictions et enjeux sociopolitiques 1911-2011*, thèse de doctorat soutenue en 2015 en France.

خاص، ومتميز من الثقافات، لما فيها من التنوع والاتساع، والثراء، فهي متعدد الأعراق واللغات والثقافات، والتاريخ والقناعات، والتنافس بحيث إنه يمكن أن تكون كل هذه الخصائص نقاطا إيجابية أو سلبية في تحديد هوية لهذا البلد. و الظروف العالمية هي الأخرى خدمت القضية الليبية وكذلك وعيّ بعض الساسة الليبيين فمهدوا الطريق لبناء دولة لتكون ممثلا للشعب، وتعكس في كل مرة هوية سياسية بها يضمن بعض حقوقه، ويدير المهم من شؤونه[45].

ونحن في هذا البحث لن نستطيع أن نستعرض تاريخ الشعب الليبي كاملا ولكننا سنتعرض لأهم المحطات التي كان يمكن أن تكون بداية مهمة للشعور بأهمية إنشاء هوية سياسية، وبزوغ شعور قومي وهوية وطنية، وتأسيس دولة وبناء وطن وإحياء شعور وطني يكون طريقا لتأسيس مواطنة حقيقية بالاعتماد على خصائص توفرت لهذا الشعب الذي يقطن مناطق شاسعة ومتباعدة.

بدايات الطريق السياسي الليبي:

تتمتع المنطقة التي تشغلها ليبيا الحالية بعدة خصائص أهمها هو تنوع الأعراق والشعوب التي توافدت على المنطقة وعاشت بها واكسبتها صفات عديدة يقول عنها الطاهر ونّاس في كتابة الشخصية الليبية هي خصائص: "لايمكن إلغاؤها بسهولة ولا إنكارها لسبب أو أخر، فقد تعاقب على أرض ليبيا الفنيقيون، والرومان، والوندال والإغريق والبيزنطيون، والعرب، والمسلمون، والهلاليون والأغالبة والحفصيون والعثمانيون والإنجليز والإيطاليون والقرماليون"[46]. ولا شك أن لهؤلاء من الآثار الكثيرة التي تنعكس على سكان هذه الأرض أسهمت في

[45] علي محمد الصلابي، الحركة السنوسية: محمد علي السنوسي ومنهجه في التأسيس، نسخة المكتبة الشاملة، ص 290

[46] المنصف وناس، مصدر سابق، ص8

خلق وعي بالزمان والمكان والذات، والآخر وإمكانية الاستقلال ولكي لا نبعد في التاريخ ويصبح الاستنتاج أقل إقناعا، نبدأ من فترات قريبة نقدر أن أثرها باق وواضح وعليه شواهد، نظرا لحديث عهدها من جهة، ولقوته أثرها من جهة أخرى، لقد كانت هذه المنطقة تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية، وهذه السيطرة رغم قلة الموارد التي يشتمل عليها الإقليم كانت مهمة للعثمانيين نظرا للموقع الجغرافي الذي تقع في حوزته، وهذه السيطرة العثمانية يؤرخ لها من فترة 1551 حتى فترة 1911[47].

وخلال هذه الفترة وبعدها عرف سكان المنطقة تجارب مختلفة، فقد عاشوا حكم القرماليين من 1711 حتى سنة 1835 وهذه الفترة سببت بما وقع فيها من أحداث خاصة حرب السنوات الأربع[48] 1801- 1805 بين ممثلى الدولة العثمانية في الإقليم القرماليين والأمريكان، شعورا وطنيا بالانتماء وشعورا نفسيا بالفخر والتفرد والاختلاف عن الآخرين، وأسهمت في خلق وإحياء شعور وطني وهُوية ميزت الأنا من الأخر، وأعطت مثالا حيا لأهمية القوة ولسيادة القانون، وسيطرة الحاكم، وفظاعة مخالفته ونبهت كذلك لإمكانية الاستقلال عن الأخر[49].

وبعد ضعف الأسرة القرمالية، وانحلالها تعود ليبيا من جديد تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية المباشر ويشهد الإقليم فترة الاصلاحات العثمانية منذ عام 1826 استمرت قرنا ونصف القرن وعرفت تحت اسم التنظيمات. ونتيجة لهذا الانتقال تمت إصلاحات كثيرة منها: ففتح المدارس لتخريج الضباط والأطباء والموظفين، وإصلاح الإدارات، وأعادة تنظيم الحكومة المركزية في تركيا[50].

---

[47] BEN TAHER, Mohamed, *op. cit.*, p.4

[48] فرنشكو كوو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة خليفة التليسي، طرابلس ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، 1984، ص 12 و13

[49] المصدر السابق.

[50] علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بور سعيد مصر، ط أولى، 2001، ص 403، 404

وفي زمن السلطان عبد الحميد الثاني الذي توفي سنة 1918، أجريت تغيرات على أسلوب الحكم، ونص الدستور على الفصل بين السلطات، وأعطيت الحريات في اختيار الممثل للرعايا الواقعين تحت السيطرة العثمانية، مع اعتبار يخص الأقليات أيضا. لقد استحدث نظام جديد وإن كان لم يلغ حق السلطان في السيادة، فقد كانت تجربة جديدة ومحاولة للتغيير معتبرة، ويرى بعض المؤرخين أن الإصلاحات كانت تعارض من قبل المحافظين المتدينين الذين كانوا يحرصون على الاحتفاظ بأساس الدولة العثمانية التقليدي[51].

هذه التفاعلات وغيرها تؤثر إيجابا وتفتح باب التفكير في المشاركة السياسية فقد أرسي الدستور الجديد "المشروطية" الحكم النيابي على الطراز الحديث لأول مر في تاريخ الدولة العثمانية فيما عرف باسم "مجلس العموم العثماني" ويتكون من غرفتين عليا "مجلس الأعيان" وسفلى "مجلس المبعوثان"[52]، حيث كان الأخير بانتخاب مباشر من الشعوب القابعة تحت سيطرة الدولة العثمانية مع تمثيل نسبي للأقليات.

كان العالم في هذا الوقت يموج بالحركات القومية، حروب متعددة، وقد أشعلت حملة نابليون على مصر 1798 شعورا قوميا عند المصريين وكان هدف بونابرت نقل السلطة المحلية من أمراء المماليك إلى العلماء زعماء مصر الشعبيين، والطبقة الحاكمة الوحيدة التي يمكن استبدال المماليك بها[53] بأن تسلم محمد على باشا الحكم في مصر عام 1805 وسعيه إلى إقامة دولة حديثة وأسس بيئة حاكمة، فيها أعراق مختلفة من الأتراك، والأكراد، والألبانيين والشراكسة، والأرمن، وأرسل الطلاب وحصلت حركة علمية وأدبية واشتهر على مستوى

[51] علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، مصدر سابق، ص 404، 403

[52] المصدر السابق، ص 404، 403

[53] الفكر العربي في عصر النهضة، مرجع سابق، ص 62

العرب والمنطقة مفكرون سياسيون في قيمة رفعت الطهطاوي الذي بث أفكارا جديدة منها: أن الشعب يمكنه بل ويجب عليه أن يحكم نفسه، وإن الشعب يجب تدريبه وتهذيبه ليبلغ هذه الغاية، وأن الشرائع يجب أن تتغير، ونبه إلى أهمية الموقع الجغرافي وأهمية تكوين الأمم والشرائع، قيل إن الطهطاوي استقاها من المفكر الفرنسي مونتسكيو والذي ألحّ في تنظيراته على أهمية الظروف الجغرافية، في تكوين الشرائع، الذي يستلزم القول بحقيقة الجماعة المحدودة جغرافيا، أي المجتمع الناشئ عن العيش في مكان واحد، وأشاع كذلك أن محبة الوطن من أسمى الفضائل السياسية واشتهرت مقولته (إن محبة الوطن تؤدي إلى دماثة الأخلاق)[54].

وما بعد هذه الفترة وفي تونس كان هناك حراك لا يقل في تأثيره عن هذا الذي كان يدور في الشرق، فقد وضع دستور للبلاد سنة 1860 وصارت تونس تتمتع بحكم ذاتي بفرمان من الامبراطورية العثمانية وفي هذه الفترة كان خير الدين التونسي الذي توفي سنة 1890 رئيسا للوزراء حيث قام بإصلاحات مهمة ومنها إصلاح التعليم بجامع الزيتونة وقد ترك خير الدين كتابا شجع فيه المسلمين وغرس في نفوسهم وأذهانهم النفور من كل ما يصدر عن غير المسلمين من أعمال ونبههم إلى اختيار ما ينسجم مع دينهم وعقيدتهم. "لقد أراد خير الدين أن يظهر ما هي أسباب قوة المجتمعات وتمدنها وبنوع خاص دور الدولة في المجتمع، وذلك بتحليل تلك المجتمعات"[55]. وبين خير الدين أن هناك طريقان لتكون تنظيمات سياسية ذات جدوى: أن يكون تأسيسها من الراعي أو أن تطلبها الرعية. لا شك أن أثر هؤلاء ومن جاءوا بعدهم من أمثال جمال الدين الأفغاني الذي توفي سنة 1897، ومحمد عبده الذي توفي سنة 1905 لم يكن ليختص بهم وهم يقعون على الطرف الشرقي

[54] ألبرت حوراني، مصدر سابق، ص77
[55] المصدر السابق، ص 97

والغربي من الإقليم الليبي. ولابد أن أفكارهم انتقلت وغذّت شعورا بالانتماء للمكان وللدين والقومية. وفي سنة 1830 وعقب احتلال فرنسا للجزائر، وإلحاق تونس بها سنة 1881 واحتلال الإنجليز لمصر سنة 1882، زادت أهمية الإقليم السياسية بالنسبة للعثمانيين. وفي هذه السنوات زاد اهتمام الإيطاليين بليبيا وتزايدت المهام التبشيرية وفتح المدارس، في سنة 1904 عينت الدولة العثمانية رجب باشا واليا على طرابلس وفد اشتهر عصره بالإصلاح والوقوف ضد الإيطاليين[56].

وما يهم في مثل هذه الأحداث هو اتساع التجربة، ومعرفة أنواع حكم أخرى وإيقاظ الشعور القومي. ورغم اهتمام العثمانيين بطرابلس وما حولها من الأقاليم وتقسيمها قسمين شرقي وغربي سنة 1843 ظلت السلطة في يدي الحاكم الطرابلسي التابع للباب العالي، وفسحت المجال أمام زعماء القبائل ليمارسوا سلطة محلية، وبقيت البلاد تتأرجح بين المركزية والامركزية حتى 1911 السنة التي تحولت ليبيا فيها إلى مستعمرة إيطالية، فتفتح ليبيا صفحة أخرى من التجارب النضالية، وتعاين تجربة أخرى من التنظيم الذي توفره الدولة لرعاياها. وفي هذه الأثناء يظهر عدو جديد جاء من الخارج غريب مخالف في اللغة والدين وحاربه الناس باسم الدين والوطن، فأحيا هذا الحدث عند كل الليبين شعورا بالانتماء إلى الوطن. الكاتب (M'Bokolo Elikia) في كتابه المعنون بأفريقيا في القرن العشرين القارة المرغوبة أشار إلى: "أن إيطاليا أرادت أن تجعل من ليبيا مستعمرة استيطانية من شأنها أن تجمع الفائض الديموغرافي السكاني للإقليم الايطالي المسمى (Mezzogiorno) (ميزوجورنو)،هذه السياسة اتبعتها إيطاليا في العشرينات من القرن العشرين لمّا أغلقت الولايات المتحدة أبوابها في وجه

[56] علي محمد الصلابي، الحركة السنوسية في ليبيا، مصدر سابق، ص 95

المهاجرين الإيطاليين[57]. وليبيا كغيرها من أوطان العالم حدث بها حراك وردة فعل وصار المثقفون فيها ومن تلقوا تدريبات عسكرية في تركيا يحالون أن يؤسسوا لها كيانا مستقلا. وقد تكررت المحاولات السياسية ويمكننا أن نعتبر أن من أشهرها محاولة إقامة جمهورية تحت مسمى الجمهورية الطرابلسية وهي أول جمهورية في الوطن العربي وكانت محاولة تأسيسها بين سنتي 1918 و1919.

وبعد أن وضعت الحرب الكونية الثانية أوزارها، تلك التي انتصرت فيها دول الحلفاء: وعلى رأسهم أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وفرنسا وغيرهم ضد دول المحور، وعلى رأسهم ألمانيا النازية واليابان وإيطاليا وغيرهم، ذهبت الدول المنتصرة بعد الحرب إلى تقسيم تركت الدول المهزومة، ومع رغبة الكثيرين في البقاء في المستعمرات وتقسيمها فقد قضت القوانين بضرورة انهاء الاستعمار وخروج كل محتل ـ وفي هذه الأجواء أعني رغبة الشعوب في التحرر ورغبة المستعمر في البقاء تكونت دول إقليمية، الدول القطرية العربية حيث قامت تحت رعاية المحتل ووفق شروطه أكثر من قيامها وفق تصورات محلية وبأفكار داخلية لذلك ارتبطت كل الأقطار تقريبا بمحتلها السابق تدفعها الحاجة الاقتصادية من جهة والمؤازرة السياسية من جهة أخرى. قال الجابري في كتابه الديمقراطية وحقوق الإنسان[58]: "إن الدولة الحديثة قد قامت في معظم الأقطار العربية أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي فقد نقلت إلى هذه الأقطار مؤسسات اقتصادية وإدارية وسياسية وثقافية من جنس تلك التي كانت قائمة في الدولة المستعمرة، مؤسسات الديمقراطية الليبرالية".

---

[57] M'BOKOLO, Elikia, *L'Afrique au XX^e siècle, le continent convoité*, Paris, Seuil, 1985, p.93

[58] محمد عابد الجابري، مسألة الهوية العروبة والإسلام والغرب، مصدر سابق، ص12،13

ويقول الجابري: "والظاهرة التي يجب لفت الانتباه إليها هنا هي أنه بينما نشأت المؤسسات الليبرالية الديمقراطية في الدولة الأوروبية الحديثة بفعل تطور داخلي، وبموازاة مع نشوء وتطور هذه الدولة نفسها مما أدى في نهاية المطاف إلى قيام مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي. (الدولة)... بينما حدث هذا في أوروبا نجد أن بنى الدولة الحديثة في الأقطار العربية والبلدان المستعمرة سابقا بكيفية عامة قد غرستها غرسا وبالقوة أحيانا الدول المستعمرة. وهكذا الدولة،أعني السلطة الحاكمة هي التي أنسأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ، أمّا المضمون الديمقراطي للبرالية لهذه المؤسسات فقد امتصته الدولة امتصاصا، فصارت الديمقراطية لا تمارس إلا على مستوى رجالاتها (السلطة الاستعمارية والجاليات الأوربية)"[59]. لقد نقلنا هذا النص بطوله لما فيه من توصيف دقيق لظروف تأسيس الدول القطرية في الوطن العربي وكونها في كنف المستعمر القديم وتصنع على عيونه لتخدم مصالحه.

إعلان استقلال ليبيا وقيام الدولة:

يعد هذا الإعلان من أهم ما تحقق رسميا في طريق تأسيس الوطن الليبي وتحقيق الهوية السياسية الليبية، فهو اعتراف دولي وخطوة أولى مهمة في طريق بناء الدولة الوطن. حينها، كان العالم يموج بالأحداث العظام والشعوب تطالب بحقوقها وتُرسم الحدود الجديدة لدول العالم بعد الحرب الكونية الثانية، لقد تصرف المنتصرون حسب مصالحهم، فأعطوا إسرائيل الحق في إنشاء وطني قومي على أرض فلسطين سنة 1948. حسب بعض المؤرخين قد أغضب هذا التصرف العالم العربي، وترغب هيئة الأمم في الحصول في إرضاء العرب. وفي هذه الأجواء،

[59] محمد عابد الجابري، مسألة الهوية العروبة والإسلام والغرب، مصدر سابق، ص ، 12،13.

وتربص الكثيرين بليبيا لضمها كمستعمرة، وبعد عمل مضن وشاق، وكبير من ليبيين أرادوا الاستقلال لوطنهم وعملوا عليه وجندوا له، جاء ميلاد الدولة الليبية الحديثة بأقاليمها الثلاثة التاريخية وبُعدها الترابي، بقرار هيئة الأمم المتحدة رقم 289 الصادر في 21 نوفمبر 1949، القاضي باستقلال ليبيا.

نص القرار على إعطاء الأقاليم الليبية الثلاثة (طرابلس، برقة، وفزان) استقلالها وسيادتها[60]، وتم تفعيل القرار بمساعدة الأمم المتحدة يوم إعلان الاستقلال الرسمي في 24 ديسمبر 1951، باتت ليبيا بموجب هذا القرار التاريخي المصيري دولة ذات نظام فيدرالي ملكي دستوري، وعلى رأس السلطة السياسية تربع الملك محمد بن إدريس السنوسي، سليل العائلة السنوسية ذات المنهج الصوفي الإصلاحي الديني في ليبيا على عرش السلطة الليبية الوليدة وصارت ليبيا (المملكة الليبية). أعدّ الليبيون بمساعدة الأمم المتحدة وبمساعدة المبعوث الأممي آدريان بلت دستورا وطنيا يبين شكل الدولة الفيدرالي ونظام حكمها الملكي، وحدودها الترابية والبحرية واسمها الرسمي، وكل الحقوق والواجبات على المواطنين الليبيين؛ صدر الدستور بعد اختياره في وقت قياسي والموافقة عليه عن الجمعية الوطنية الليبية في 7 أكتوبر 1951. فكان الوثيقة السياسية الرسمية الليبية الحديثة الأولي التي يعدها الليبيون من ضمن وثائق ميلاد الدولة الليبية الحديثة[61]. أعطى الدستور الملك صلاحيات واسعة وسلطة مطلقة، حتى إنه كان يقيل الوزراء ويستبدلهم ويعين من يشاء متى شاء دون الرجوع لأحد، ولا حتى لرئيس الوزراء، هذه التصرفات جعلت من المشاركة السياسية شكلية وفارغة من مضمونها، وبها

[60] للاطلاع على نص قرار استقلال ليبيا الصادر في 21 نوفمبر 1949 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/051/96/IMG/NR005196.pdf?OpenElement

[61] https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/public.ldil.dcaf/lois/13-%20Constitution%20of%201951_ORG.pdf

على رأي بعض المحللين يضمن المستعمرون السابقون، والمقربون الموثوق في ولائهم للملك تحقيق مآربهم. وهكذا لم يرتق الأفراد إلى درجة المواطنين وإنما كانوا يعاملون كرعايا، تحت سيطرة ملك يوجههم، ويختار لهم. ومع أن الدولة قامت على قوانين واضحة ودستور، واعتراف دولي إلا أن المشاركة السياسية ظلت ضعيفة والبحث عن تأسيس دولة مؤسسات قوية لم يكن من اهتمامات الملك من جهة، وكان يرى نفسه مسؤولا وأن البلد أمانة في عنقه من جهة أخرى. وكان جل همه أن يوفر حياة كريمة لشعبه، وأن يظل في أعينهم الأب الروحي والرمز الديني والشخصية المحترمة التي لا تعارض ولا تناقش. فظل الملك يحكم بدستور فصل على مقاسه ليحميه من كل مسؤولية ومن كل انتقاد. وكانت ظروف الدولة الاقتصادية لا تسمح برفع مستوى سقف الطلبات، وعند ظهور النفط وتحسن الاقتصاد الليبي نسبيا لم يحدث ذلك طفرة بالسرعة المنشودة، واشتكى الناس من الملك وعدوه متواطئا مع العدو، وكان كل هذا يزعجه وهو الرجل الصوفي صاحب مدرسة ومنهج أخلاقي يرى أن الأهم للناس هو اشتغالهم بالدين والعلم والأخلاق[62]، ويبدو أن كل الدعايات التي حيكت كانت جزء من مؤامرة وإرهاصات تهيئ الأذهان لتقبل بنظام جديد يكون بديلا عن حكم الملك[63]. ونظرا لتقدم عمره من جهة وللتربية الروحية التي تلقاها من جهة أخرى، زهد الملك في الحكم، ولم تكن المشاركة السياسية في زمنه في الموعد ولم يشجع عليها، فقد ألغى الملك إدريس العمل بالأحزاب أكثر من مرة في 1947 وفي سنة 1956 وكان قد بدأ العمل بها مع الانتداب البريطاني في الأربعينيات فتأسس في غرب ليبيا حزب العمال، والحزب الجمهوري وغيرها، ثم سمحت المملكة الليبية في نهاية الستينات باستئناف عمل الأحزاب [64]، ثم يمنع مجددا بعد انقلاب 1969.

[62] علي الصلابي، الحركة السنوسية في ليبيا، مرجع سابق، ص 394
[63] المصدر السابق، ص 313
[64] المصدر السابق، ص ص: 8، 305، 306، 394

ثورة سبتمبر 1969، الأربعين الصعاب:

أسقط الجيش الملك محمد بن إدريس في مطلع سبتمبر من سنة 1969، على يد مجموعة من ضباطه وأعلنوا شكل الدولة الجديد ونظامها الجمهوري، جاء في البيان الأول للثورة... هكذا منذ الآن، تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت اسم "الجمهورية العربية الليبية..."[65]. يلاحظ في هذا البيان الأول هدف الضباط ونوع التغيير الذي يحبون إجراءه على شكل الدولة الليبية أو نظامها السياسي، إنه انتقال من الملكية إلى النظام الجمهوري؛ وتأكد ذلك في الإعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر 1969، حيث نص في المادة الأولى منه على أن "ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة، السيادة فيها للشعب، وهي جزء من الأمة العربية، وهدفه الوحدة العربية الشاملة. وإقليمها جزء من إفريقيا وتسمى الجمهورية العربية الليبية"[66]. وشملت مواد في الإعلان الدستوري توصيف السلطات، ومن يباشر العمل بها فقد ذكر الإعلان مجلس قيادة الثورة، وعده أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب، وله بهذه الصفة أن يتخذ التدابير كافة التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها، وتكون هذه التدابير في صورة إعلانات دستورية أو قوانين أو أوامر أو قرارات ولا يجوز الطعن فيما يتخذه مجلس قيادة الثورة من تدابير أمام أية جهة"[67]. باشر أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية الذين سموا أنفسهم بالضباط الوحدويين الأحرار، مهام قيادة الدولة الليبية، ثم برزت بينهم خلافات ووقعوا في صراعات، واستطاع معمر القذافي الانفراد بالسلطة وتصفية

[65] البيان الأول لمجلس قيادة الثورة الليبية، السجل القومي، المجلد الأول، 1969 / 1970، ص 9.
[66] المصدر السابق.
[67] https://rb.gy/jpmwuu

الخصوم عبر مراحل.ثم استطاع أن يعقد ولاءات مع مجموعة مكونات من المجتمع ضمنت له البقاء في السلطة. وفي لقاء يجده المهتم في الشريط الوثائقي المعنون: ليبيا الدولة الوطنية المستحيلة (Libye, l'impossible État nation 2015)[68]، يسأله صحفي كيف تحكم دون أحزاب، ودون برلمان ودون معارضة؟ فرد عليه القذافي ساخرا ودون حكومة أيضا. لقد أحدث القذافي تغييرات، ورسم لنفسه نظاما يحكم به منفردا من خلال نظام سماه النظرية الثالثة، وسماه الحكم الشعبي وهو في واقعه فوضوي شعبوي فغير اسم الدولة: إلى الجماهيرية الخ وتفرد بحكم البلاد، وظل يحكم بلاد لا معنى للمشاركة السياسة فيها، واختزل المواطن والوطن ومنع الأحزاب، وجرّم تأسيسها والانخراط فيها. وأفرغ الدولة من محتواها، وأضعف بالتدريج المؤسسات كلها، خاصة تلك التي تشكل عليه خطرا كمؤسسة الجيش، وفي هذه الفترة كان ما يعقد من مؤتمرات شعبية صوري مسرحي لا علاقة له باتخاذ القرارات ولا المشاركة الفعلية في السلطة، وكان هو من يعين الأشخاص، ومن يسمي أسماءهم، ويمنحهم ألقابهم وليسوا في الواقع إلا صورة باهتة لا حياة فيها، ولا تتجاوز سلطاتهم في أغلب الأحوال أبواب مكاتبهم. لقد كان من سوء طالع التجربة السياسية الليبية أن طال بالقذافي الوقت فحكم ما يقرب من نصف القرن بدولة بوليسية، وجرّب عدة طرق في الحكم، واستثمر قوة القانون ووظف مؤسسات الدولة التي ورثها، وعقد تحالفات واشترى ولاءات ودخل القذافي في صراعات كثيرة، مع أكثر بلدان العالم، ووصل بالشعب الليبي إلى عزلة لم يخرج منها إلا بعد خسائر كثيرة على أصعدة مختلفة، وقد أضاع فرصة مهمة لبناء الدولة، وهرب من الاستحقاقات الداخلية وتحسين الداخل سياسيا واقتصاديا وتبنى مشروع الوحدة العربية، والقضية

[68] www.dailymotion.com/video/x3fozqy

الفلسطينية استخدمهما أداة لإسكات كل صوت مطالب بالإصلاح، ولم تكن الفكرة جادة ولا هي مشروع حقيقي، ولا يمكن تنفيذها أبدا، وأول أسباب ذلك هو أن قائد المرحلة لا يريد أن يشارك أحدا ويحب أن تجتمع السلطات كلها في يديه. وظل طوال حكمه يلاحق المعارضين، ويفتخر بتصفيتهم وتحييدهم علنا. ومع طول الفترة والتغيرات التي حدثت فلم تكن هذه الفترة بالغنية، وأثمرت عزوفا عن العمل السياسي وتصحرا أتم سبع عقود من الغياب فلا أحزاب في ليبيا ولا تجارب جادة ولا مهمة[69]. ومن ضمن محاولات القذافي لإسكات الأصوات التي تأتي من الخارج وتطالب بشفافية في الحكم،وإطلاق للحريات، هادن القذافي مجموعة من السياسيين، وكان قد وضع واجهة لهم ابنه سيف الإسلام وقد كان المقصود من هذه المحاولة هو التهدئة لا رغبة في الإصلاح ولا سعيا فيه، فظهر مشروع تحت اسم (مشروع ليبيا الغد)[70]. ولكن سرعان ما ظهر تناقض المشروع مع ما أسسه القذافي الأب في سنينه الغابرة في نظريته الثالثة ورفض كل تنازل، وعند نزول الجمهور للشوارع وطالبوا بتنحي القذافي الأب، تنكر سيف الإسلام هو الأخر وظهر مواليا لأبيه معتبر أباه خطا أحمر. وهكذا انتهت حقبة طويلة وتجربة من نوع خاص ساهمت لا شك في توعية الشعب الليبي بأهمية قوة الدولة ومشاركتها المواطن، ولكن الشعب الليبي لم يحقق في هذه الفترة شيئا مما تسعى إليه الشعوب، وقد انتهت هذه الفترة بحرب أهلية، كان السبب فيها القذافي ونظام حكمه، فقد أضعف الجيش وأنهكه، وجعله في كتائب تأتمر بأمره، وأمر المقربين وهي التي دافعت عنه وهي تمثل قبائل ومدنا بعينها فزاد هذا من شدة المعارك وطولها وتعقدها.

[69] https://www.eanlibya.com/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

[70] BEN TAHER, Mohamed, *op.cit*.

السلطة السياسية بعد فبراير 2011:

في فبراير 2011 ثار الشعب الليبي على النظام السياسي مطالباً بإسقاطه في موجة الثورات التي سميت بثورات (الربيع العربي). وأول ما يلاحظ على هذه الفترة هو الفراغ السياسي الذي تركه اختفاء القذافي، فلم يترك مؤسسات يمكن أن يعول عليها، ولا أن تعمل، ولا شيئا يمكن أن يوثق فيه أو أن يعتمد عليه، ووجدت البلاد نفسها في فراغ مخيف.

وقد استطاع بعض المثقفين، ومن تصدروا لمعارضة القذافي والثورة عليه، تساعدهم الدول المؤيدة للثورة على النظام وقت ثورة الصراع وحدة المواجهات في شرق ليبيا تشكيل جسم سياسي سمي "المجلس الوطني الانتقالي"، أوكلت إليه مهام قيادة البلاد في المرحلة الانتقالية. فاكتسب المجلس شرعيته المحلية من ولاءات المجالس المحلية والعسكرية في المناطق والمدن التي ثارت على النظام السياسي[71]، واكتسب المجلس الوطني الانتقالي شرعيته الخارجية من الاعترافات المتتالية من الدول والمنظمات الدولية، التي ترغب في إسقاط القذافي وفتحت الباب أيضاً للتدخل الدولي ووضع ليبيا تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ودوّلت الأزمة الليبية[72].

في 12 سبتمبر 2011 أصدر المجلس الوطني الانتقالي الإعلان الدستوري المؤقت، الذي اشتمل على ما يقرب من أربعين مادة، توزعت على خمسة أبواب. وفي هذا الإعلان الدستوري جاء توصيف السلطة السياسية في المادة الأولى من الإعلان الدستوري وفي بعض من مواده نقرأ[73]: "ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة،

---

[71] يوسف الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص 133، 134

[72] المصدر السابق

[73] https://www.eanlibya.com/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7/

الشعب فيها مصدر السلطات..." وفي المادة الرابعة ما نصه: "تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي للسلطة". وفي المادة السابعة عشر نصت على أن المجلس الانتقالي يتولى أعلى سلطة سياسية في الدولة "المجلس الوطني الانتقالي المؤقت هو أعلي سلطة في الدولة الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا، بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة، وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، يستمد شرعيته من ثورة السابع عشر من فبراير..."[74].

ورغم الصعوبات استطاعت البلاد أن تخلص إلى إجراء انتخابات، تشريعية ليبية، تكاد تعد الأولى نزاهة في تاريخ ليبيا الحديث هذه الانتخابات اختارت في سنة 2012، 200 عضوا لتمثيله في الجسم التشريعي تحت مسمى (المؤتمر الوطني العام). الذي أوكلت له مهمات رسم السياسة التشريعية واختار حكومة تتولى السلطة التنفيذية ولجنة تتولى كتابة الدستور[75]. ومع نجاح التجربة الانتخابية، وجديتها، إلا أن المؤتمر الوطني واجهته مشاكل عديدة في ممارسة السلطة تمثلت في ضعف المشاركة السياسية لدى المجتمع الليبي. كذلك انتشار السلاح خارج المؤسسة العسكرية وكثرة المليشيات التي تختلف ولاءاتها، وحاربت بعض الدول العربية ثورات الربيع العربي فيما عرف تحت اسم ظاهرة الثورة المضادة، ورصدت الأموال الكثيرة وسخرت الوسائل المتعددة لإجهاضها فتعاملت، مع بقايا النظام السابق، وأرسلت المرتزقة ووظفت الإسلاميين وغيرهم، فدخلت البلاد في حروب كثيرة أخذت في كثير من أحوالها صور الحروب الأهلية،

[74] الدستور الليبي المؤقت الصادر في 2011، المعدل في 2012، https://www.constituteproject.org/constitution/Libya_2012.pdf?lang=ar

[75] https://rb.gy/ycever

مع أن الداعين إليها والداعمين لها في الغالب من خارج البلاد. وصارت ليبيا دولة تتنازع عليها الدول وتصفي حساباتها على أرضها. ذلك ومن أسباب الخلاف وضع السلطة السياسية والقائمين عليها بعد سقوط نظام القذافي فهم في صراع داخلي فيما بينهم، والأحزاب السياسية والتيارات الدينية أدت كذلك دوراً كبيراً في أرباك المشهد السياسي الليبي[76].

أعاد الشعب الليبي تجربة الانتخابات التشريعية البرلمانية في 2014، حيث انتخب 200 عضو يمثلون الأقاليم الليبية[77]، وفي ظل الانقسام السياسي الناتج عن الصراع المسلح، دخلت البلاد في حروب كثيرة تعددت فيها الولاءات واتفقت الأهداف واختلفت. وصار لليبيا برلمانا ولكنه انفرد بالسلطة، واتخذ البرلمان الليبي من مدينة طبرق الواقعة في أقصى الشرق الليبي مقراً له، وظلت المؤسسات السيادية في العاصمة طرابلس وانتقلت الحكومة المؤقتة إلى البيضاء في شرق البلاد، قابل ذلك تمترس بعض أعضاء المؤتمر الوطني في طرابلس ورفضهم لنتائج الانتخابات البرلمانية، حيث ذهبوا إلى تشكيل حكومة سميت "حكومة الإنقاذ" اتخذت من العاصمة طرابلس مقراً لها، وهذا أدخل البلاد في انقسام سياسي عميق. وتعاقبت المحاولات، وهي كلها مهمة من حيث إنها تجارب سياسية، ولكن الوضع المتأزم في ليبيا ونشاط الثورة المضادة في الخارج لم يجعل من تلك التجارب ذات فائدة كثيرة، فما زالت الثقة بين الأطراف مفقودة، وتوغلت التدخلات الأجنبية ولم يعد بالإمكان إبعادها، وما زال الشعب الليبي يعيش انقساما حادا

[76] المؤتمر الوطني العام، الانتخابات في ليبيا، التقرير النهائي الصادر في 7 يوليو 2012.
https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/libya-070712-final-rpt-arabic.pdf
[77] https://rb.gy/nsto71

يصعب على كل مصلح سياسي علاجه[78]. وبعد ما يقرب من السبعين سنة من الاستقلال لم يحقق الأفراد المواطنة الكاملة وبعد هذه الفترة الطويلة والتجارب المتعددة يرجع الشعب الليبي إلى نقطة يصعب الانطلاق منها، ليختار نظاما سياسيا يخرجه من سوء هذه المرحلة المليئة بالذكريات الموجعة والمحزنة.

هذا الذي تعيشه ليبيا هو نتيجة لأنظمة تعاقبت لم تقم بواجبها ولم تؤد دورها، ولم تعمل على تحديث الشعب الليبي، ولا على الرفع من نسبة المشاركة السياسية، ولا اهتمت بهوية اجتماعية ولا سياسية، وكانت الأنظمة التي حكمت ليبيا في كل وقت على الاستعداد بالتضحية بكل شيء لكي تبقى في الحكم. وأهملوا العمل على توحيد الهوية وتحقيق الدولة الوطن. ولم يحقق الأفراد في الإقليم الليبي المواطنة، وظلوا يعاملون كأنهم رعايا، لم يتغير في حياتهم الشيء الكثير، ولم يصلوا بعد إلى مستوى المواطنة، ومازال قيام الدولة الليبية التي تحترم الإنسان والقانون حلما يراود كل ليبي حر. وهو أيضا نتيجة لممارسات داخلية رضى فيها الناس بما منحته الطبيعة، فلم تسع الجموع ولا الشخصيات السياسية النافذة لتأسيس مؤسسات المجتمع المدني، ولا طالبت بالإصلاح، وإنما ظلت طوال وقتها تنتظر الخلاص من قرارات فوقية يمنحها السياسي، فبدل أن تتحرك شعبيا ومؤسساتيا تحولت إلى عقد صفقات شخصية أقرب، وصار الناس في خدمة السلطة يتقربون منها، وحولهم السياسي إلى زبائن يوظفهم ويعطيهم حسب جرأتهم في تأييده من دون شروط.

[78] https://arabicpost.net/opinions/2019/04/13/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%AF%D8%A9

الخاتمة:

إن غموض بعض المصطلحات السياسية مثل الهوية، والوطن، والمواطنة، والديمقراطية، يأتي من كونها تستعمل استعمالات خاصة، حتى إنك تجد أكبر الدكتاتوريين يدعي أنه ديمقراطي المسلك والمنهج والعبارة، وتجد أكبر عدو للحرية ينادي بها رمزا في حكمه وهدفا في مشروعه وهو يمارس الاستبداد والإقصاء في كل تصرفاته قولا وعملا، وهذا لا يعني أن هذه المفاهيم باعتبارها قيما تفقد بريقها أو يَضعف دورها في تحريك عواطف الجموع لتتحرر من العبودية وتتخلص من الجلادين وتؤسس لحكم مدني عادل. ولكنها وهنا يكمن الخطر قد تفرغ من معانيها وتستعمل أداة تكبيل وإقصاء.

في موضوعنا هذا حاولنا أن نوضح أصول الهوية الطبيعية وخصائصها التي هي نتاج تاريخ وإرث ثقافي واجتماعي وسياسي طويل، وبينا أن هذه المعطيات قد تستمر لتؤكد وتوضح هوية سياسية يغلب عليها أن تكون مكتسبة مصنوعة وغير طبيعية، وقد ضربنا أمثلة لذلك، وظهر لنا أن المواطنة باعتبارها مفهوما سياسيا دقيقا ومهما تحتاج في وجودها إلى ما هو طبيعي تمثله الهوية الاجتماعية، وما هو صناعي تمثله الهوية السياسية، وبينا أن الهويتين بينهما علاقة وجود وكأن الأولى أساس للثانية وهي فرع عنها. ولكن تحقيق المواطنة ليس من الضروري أن ينبثق عن اجتماعهما ولا هو تحقق ذاتي ولا آلي وإنما هو وجود يظهر بعد طلبه والسعي من أجل تحقيقه، فلم تتحق الوطنية عند شعب من الشعوب إلا بعد نضال وطلب، وقد تخفى بعض تفاصيل هذه الطرق على الكثيرين فكانت المطالبة بها وتنبيه الناس إليها وإلى طرق تحقيقها وإمكانية تحصيلها مسؤولية من مسؤوليات المثقف والمناضل، وقد لاحظنا ممّا جرى في تاريخ ليبيا القديم والحديث أن الهوية الطبيعية كانت حاضرة، تكونت مع مرور الوقت، مع التفاعل مع الأحداث، لها

وجود ظاهري وآخر باطني وقد تم تكييفها ليستفيد منها السياسي في سبيل تحقيق هوية سياسية مبتسرة،لا تعبر في الواقع إلا على هوى الحاكم ولا تسعى فعليا لتحقيق المواطنة، لذلك ظلت الهوية الاجتماعية ذات حضور باهت والهوية السياسية ذات حضور مبتسر ولا تعبر إلا عن السلطة وأصحابها وظلت المواطنة مغيبة وبعيدة التحقق، بل ولم تعرض بشكل جديّ للمناقشة وإيجاد الحلول وذلك لعدة أسباب – أهمها غياب الأدوات العينية وفقر المحيط الثقافي يمثله غياب المنظرين والمفكرين النسبي في الفكر السياسي، وكذلك غياب البيئة التي تسمح بزرع قيّم جديدة وأفكار مخالفة لما هو سائد، وسيطرة عنف سياسي يمنع ويقصي ويصادر كل ما لا يتناسب مع الفكرة الحاكمة فكرا أو عملا. لكل هذا الأسباب وكذلك السلبية حينا، والكيدية أخرى ظل الشعب الليبي مع توفر المعطيات المهمة لإقامة دولة حيوية وفاعلة وبعد ما يقرب من سبعين سنة من الاستقلال، عاجزا عن أخذ قرار به يضمن حقوقه ويرتب مصالحه. وأكبر غائب في المؤسسات التي تعاقبت على الشعب الليبي الحرية والمواطنة والديمقراطية، ومن خلال البحث الذي قدمنا ومن القراءات في كتب التنظير السياسي نلاحظ أن الهوية الاجتماعية والهوية السياسة والمواطنة والديمقراطية بينها اتصال وكأن بعضها يسبب بعضا ولكن وجود هوية سياسية حقيقية تعبر عن اختيار الناس أو ديمقراطية حقيقية تحكم الشعب غائبان في كل مراحل التاريخ الليبي. لقد اشترط المنظرون لوجود الديمقراطية والتي يعنون بها أن يحكم الشعب نفسه بنفسه باختياره الحر والشفاف من يمثله في اتخاذ القرارات اللازمة، فقالوا إنه لا ديمقراطية دون الشعور بالانتماء إلى مجموعة سياسية أو في معظم الأحيان إلى وطن مكان أو إقليم، أو نظام اتحاد (فيدرالي) والديمقراطية تعتمد أيضا على المسؤولية التي يضطلع بها المواطنون في كل بلد. فإذا شعر هؤلاء بأنهم ليسوا مسؤولين عن حكومتهم، لأنهم

ليسوا من البلد أو لأنهم يعتبرون غرباء عن الوطن وهو لا يمثلهم، فهم في هذه الحال لا يمكن لهم أن يشاركوا في الحكم ولا أن يختاروا من يحكمهم. وهذه الحالة تنطبق على ليبيا وشعبها وتنطبق أيضا على جل البلاد العربية. والعرب في معظم أقطارهم يعيشون كرعايا تحسنت ظروف بعضهم، نظرا للوفرة التي تتمتع بها بلدانهم.

معلوم أن مصطلح (المواطنة) تعني الإسهام بشكل مباشر أو غير مباشر في الحكم، نعم قد يقابل بمصطلح (الرعايا) فالمواطنة تحققت عند الشعوب التي أسست عبر نضالها السياسي (الدولة الوطن) وفيها تمتع الأفراد بحقوق مدنية وسياسية أوسع وفيها تم الربط بشكل ضيق بين المواطنة والجنسية وهذا لم يحدث عربيا ولم يحدث في ليبيا. وهذا النوع من الدول (الدول الوطن) تجاوز نسبيا الهوية الاجتماعية واعتمد العضوية أساسا، للبنية (الدولة الوطن) التي تحميها وتنظمها قوانين وضمانات. وليس الانضمام وتحقيق العضوية والحصول على وثائق الجنسية مثلا هو الديمقراطية ولكنه ضروري وشرط لممارسة الديمقراطية. السلطة المطلقة هي الأخرى تستخدم الأفراد المجتمع أو الشعب أو الرعايا ولكنها تستخدمهم أداة فهم يحمون النظام ومصدر يعتمد عليهم النظام في إثبات وجوده، لا أنهم مجموعات تمتلك مهارة الإدارة، فالاعتماد على هوية اجتماعية واعتبارها أساسا قد ينتج دكتاتورية عمياء، وعادة ما تنتج الثورات التي تعتمد الهوية الاجتماعية بما فيها من أصول: اللغة والدين، أو تلك التي تنشأ وهي تقاوم الهيمنة، أو تقاوم الأطراف الأخرى المناوئة، أو طبقة ضد أخرى، كتقسيم الحضر والبدو، والقبيلة والمدينة حكما شموليا. إن الثورات التي ولدت من حركات التحرر الوطني، كانت ممزقة دائما بين الديمقراطية والميل نحو الدكتاتورية الشعبية فهي تميل إلى الفوضى، وتزهد في التنظيم والتقنين، ويلاحظ أن الأفراد عادة ما يكونون قريبين عاطفيا من مجتمعاتهم وانتماءاتهم الضيقة، اكثر من ربطهم بمفاهيم تتعلق

بالحياة المشتركة لذلك تأخرت بعض الشعوب ولم تحقق وحدتها الوطنية ومن هذه الشعوب التي تكاد تفقد هويتها والاعتراف الدولي بها دولة ليبيا. نعم إن الانتماء الاجتماعي هو الأخر قد يوصل إلى التحرر من الهيمنة السياسية والاجتماعية، وممارسة حكم ديمقراطي ولكن بشرط أن يتطور وأن يعتمد الدساتير والقوانين فتكون سلطة ملزمة، وهذا ما كنا نفقده في التأسيس والتقنين.

والحق إن هذا الموضوع من المواضيع المهمة وهو ثري وفيه مجالات كثيرة يمكن أن تكون أعمالا لمشاريع تنجز لتقرب من قيام الدولة الوطنية، ومن هذه المواضيع التي نقدر أن الكتابة فيها مجدية: تعدد اللغات وأثره على قيام الدولة الوطنية في ليبيا. الهوية الوطنية والهوية السياسية تعاون أو تضاد. الحكومات الليبية المتعاقبة وتوظيفها للقرار السياسي، ما الموانع التي تمنع الديمقراطية من التحول إلى دكتاتورية. وما أسباب ضعف الهوية الاجتماعية والسياسية وكيف تعالج. ودور اللغة في تجسيد هوية اجتماعية وسياسية، القبيلة والمدينة تكامل أو تعارض.

نأمل أن نكون أوضحنا جزءا من المشاكل العالقة، التي كانت وراء تأخر ظهور الدولة الحديثة في ليبيا.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- ابن حزم، أصول الأحكام، تحقيق محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، 2005.
- أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998.
- ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كريم عزقوق، دار نوفل، بيروت، 2001.
- تامر المصاورة، المنهج البنيوي، دراسة نظرية، نسخة المكتبة الشاملة.
- الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1984.
- جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، ط4، بيروت،2001.
- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط15، القاهرة، 1979.
- عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوي في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد، ط1، بيروت، 2013.
- علي محمد الصلابي، الحركة السنوسية الإمام محمد بن علي السنوسي ومنهجه في التأسيس، نسخة المكتبة الشاملة.
- ـــ الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر، ط1، مصر، 2001.
- ـــ عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامي، ط1، مصر، 2001.

- فرنشكو كوو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة خليفة التليسي، المنشأة العامة للنشر، ط2، طرابلس، 1984.
- مارسيل برسلون، علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، منشورات عويدات، ط3، بيروت، 1983.
- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ العربي، ط1، بيروت، 2000.
- محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط7، بيروت، 1998.
- ـــ الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1997.
- ـــ مسألة الهوية، العروبة والإسلام والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2006.
- المنصف ونّاس، الشخصية الليبية، ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، دار المتوسطية للنشر، ط1، تونس، 2014.
- يوسف الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2013.
- الموسوعة العربية العالمية، نسخة المكتبة الشاملة. الإصدار الثالث.

المراجع باللغة الفرنسية

- BEN TAHER, Mohamed, *La formation de l'État libyen : contradiction et enjeux sociopolitiques 1911–2011*, thèse de doctorat soutenue en France, 2015.
- CHAGNOLLAUD, Dominique, *Dictionnaire de la vie politique et sociale*, Paris, Hatier, 1993.

- GASPAROV, Martine, *La philosophie en fiches*, Paris, Ellipses, 2016.
- M'BOKOLO, Elikia, *L'Afrique au XX^e siècle, le continent convoité*, Paris, Seuil, 1985.
- NARBONNE, Michel, *La linguistique*, Paris, Bréal, 2018.
- NAY, Olivier, *Lexique de science politique*, Paris, Dalloz, 2017.
- TOURAINE, Alain, *Qu'est-ce que la démocrate?* Paris, Fayard, 1994.